3.3 صناع السياسات الحكومية وسياق استخدامهم للأدلة العلمية

صنّاع السياسات الحكوميّة هم أحد الأربع أنواع الأساسية لصنّاع القرار. هم أيضًا يُقولبون المجال والتّدعيمات لاتّخاذ القرارات من قِبَل القيادات التنظيمية والمهنيّين والمواطنين، بالضبط كما يمكن للقيادات التنظيمية القيام الأمر للمهنيّين والمواطنين، كما يمكن للمهنيين القيام به للمواطنين. يبدو أنّ المواطنين الذين يصبحون قادة مثل الناشطة البيئية السويديّة غريتا ثانبرغ يستطيعون أن يُقولبوا المجال لاتّخاذ القرارات من قِبَل صنّاع السياسات الحكوميّة والقيادات التنظيمية، وآخرين هنا نقدّم سياقًا حول كيفية اتّخاذ القرارات من قِبَل صنّاع السياسات الحكوميّة ، باستخدام أسئلة يمكنها استجلاب عوامل ممكن أن تدعم (أو تعيق) استخدامهم للدلائل العلمية. في ضوء ترتيب السياسات والحاجة إلى مهارات تحليلية للمنظومات والسياسات للإجابة على هذه الأسئلة، بعض وسائط الأدلة تركّز فقط على صنّاع السياسات الحكوميّة.

الأسئلة	التوجيهات
ما نوع القرارات التي يتّخذونها؟	• محليّة قطاعية، محليّة عابرة للقطاعات، أو دولية(كدول أعضاء في منظومة الأمم المتحدة) • عملية لمرة واحدة مقابل عملية مستمرة بنقاط محددة لإعادة التقييم الروتين مقابل الارتجال (مثلًا، زيادة منتج أو خدمة على حزمة منافع موجودة باستخدام إجراءات معمول بها مقابل إنشاء حزمة منافع جديدة) • المنتوجات والخدمات مقابل الحوكمة، الترتيبات المالية والتسليمية التي تحدد ما إذا كان الخليط الصحيح من المنتوجات والخدمات يصل إلى الأشخاص الذين يحتاجونه • تفضيل أداة سياسية على أخرى (اطلع على **قسم 7.1** لأمثلة على أدوات سياسية، تعليمية، اختيارية، اقتصادية، وقانونية)
أين ومتى يتمّ اتّخاذ القرارات؟	• مستوى حكومي، وطني، إقليمي أو محلّي • فرع حكومي تنفيذي تشريعي أو قضائي • إذا كان تنفيذيًّا: مجلس الوزراء أو كيان آخرعابر للحكومة، وزير أو أمين سرّ (مع جسمهم السياسي)،والموظفون العموميّون في الأجهزة المركزية، الوزارات أو الأقسام، الأجهزة الحكومية، والهيئات التنظيمية خيار شخصي (إيعاز)، استشارة، إجماع أو تصويت • القيد الزمني
ما هي العوامل التي تؤثّر على صناعة القرار؟	• الحاجة إلى وجود مشكلة قاهرة، سياسة عملية وسياسات إيصالية لنضع المشكلة على جدول القرارات • إتّخاذ القرارات في ضوء قيود مؤسساتية (مثلًا، نقاط الاعتراض تَرِكات السياسات السابقة)، الادّعاء مع ضغط مجموعة مصالح (مثلًا، دعم أو اعتراض من الأشخاص الذين سيخسرون أو يكسبون كثيرًا)، والأخذ بعين الاعتبار الواقع (مثلًا، تحليل البيانات) والتطلّعات (القيم)، في ضوء أحداث خارجية (مثلًا، أزمة اقتصادية)
ما 'الهيكليّات' التي يمكن أن تؤمّن مدخلًا للدليل العلمي (ولمأسسة دعم الدليل العلمي)؟	• وحدة تنسيق داخلية لدعم الأدلّة وتحليل البيانات المساهمة، التقييم، رؤى سلوكية، ووحدات أخرى • وحدات داخلية للاستشارات العلمية الحكومية • دعم الأدلة العلمية الخارجية من قِبَل أفرقة استشارية، أفرقة التقييم، لجان مستقلّة، مجالس رصد، لجان مراجعة، وفرق عمل تقنيّة • وحدات داخلية لإعداد الميزانيات والتخطيط، المراقبة، مراجعة الحسابات، والتحقيق في الشكاوى (مثلًا، أمين المظالم) • دعم خارجي من قِبَل شركات الاستشارة الإدارية • دعم خارجي من وحدات التوجيه المعيارية والمساعدات التقنية في منظومة الأمم المتحدة ومنظمات أخرى متعددة الأطراف • دعم خارجي من منتجي المصالح العامة العالمية
ما 'العمليّات' التي يمكن أن تؤمّن مدخلًا للدليل العلمي؟**	• إعداد الميزانية، التخطيط، والمراقبة • سياسات، إجراءات، أدلّة، وأدوات أخرى لدعم مسارات العمل • معايير التوظيف، معايير استعراض الأداء، معايير الترقية، معدّل تبدّل الموظفين، والتطوير المهني للسياسة، البرنامج، والموظفين التقنيين وموظفو المكتبة • أصحاب المصالح، مشاركة العامة ووسائل الإعلام، بالإضافة إلى استطلاع رأي العام • المناقشة التشريعية واجتماعات اللجنة • الانتخابات وبرامج الأحزاب السياسية • البرامج العالمية والإقليمية ذات أطر للعمل والمساءلة

*الفرع القضائي للحكومة يعتبر الأدلّة العلميّة المصوّرة في هذا التّقرير كأمر قُدّم من قبل شهود ذوي خبرة وكأمر يجب أخذه بعين الاعتبار مع أدلّة أخرى مستمدّة من الشّهادات، بالإضافة إلى الأدلّة الماديّة (مثلًا، بصمات الأصابع والحمض النّووي)، الأدلّة التّصويريّة (مثلًا، الخرائط والصّور)، والأدلّة المستنديّة (مثلًا، العقود والتدوينات في المذكّرات).

**بعض هذه الهيكليّات والعمليّات هي متعلّقة صراحة بالأدلّة، في حين أن البعض الآخر يمكن اعتبارها هيكليّات وعمليّات 'سائدة' حيث يمكن للأدلّة العلميّة أن تفيد.

بالنسبة لجميع المواد، لا يسمح بتكييف أي جزء من محتوى هذا التقرير من دون إذن خطي من الناش. هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي- لا مشتقات رخصة دولية 0.4. نيابةً عن جامعة ماكماستر. **تقرير لجنة الأدلة العلمية**

العديد من توليفات الأدلّة تعالج العوامل التّي تؤثّر على استخدام الأدلّة في الحكومة والاستراتيجيّات التّي تزيد من الاستخدام المناسب للأدلّة في الحكومة، في حين أنّ آخرين يدرسون مسائل مماثلة لصناعة القرار في الحكومات والمؤسّسات من دون التّفريق بشكل صريح بين الإثنين. العديد من توليفات الأدلّة التّي تعالج العوامل التّي تؤثّر على استخدام الأدلّة هي ذات نوعيّة متوسّطة وتركّز على القطاع الصّحّي، على الرّغم من أنّ البعض يعالج العديد من القطاعات (4; 5)توليفات الأدلّة التّي تعالج الاستراتيجيّات تكون عادةً ذات جودة أعلى ويصبّ تركيزها على القطاع الصّحّي. (4; 5) توليفات الأدلّة التّي تعالج الاستراتيجيّات تكون عادةً ذات جودة أعلى ويصبّ تركيزها يصبّ على القطاع الصّحّي (6-9) الدّراسات الّتي تدخل في هذه التّوليفات صعبة الإجراء لأسباب متعدّدة، تتضمّن صعوبة تحديد الأشخاص رفيعي المستوى المعنيّين بصناعة القرار من وراء الكواليس، صعوبة تأمين مشاركتهم لأسباب تتعلّق بالسريّة وضيق الوقت اللذين يعملون بموجبها، التعقيدات المتعلّقة بالجهات السّياسيّة المتنافسة، وغياب الإجراءات البسيطة لاستخدام الأدلّة الأمر الذّي يعكس فهمًا للأوساط السّياسيّة ويمكن أن يطبّق على نطاق واسع. التجارب العشوائية المضبوطة تُعتبر نادرة، هناك فقط القليل من الاستثناءات الملحوظة مثل تجربة سبيريت، (10) والتجارب الطبيعية صعبة التقييم بطرق تُمكّن القيام بتصريحات سببية. توليفات الأدلة متوسطة الجودة تعالج أيضًا قضايا تكميلية، مثل استخدام وسائط الأدلة ذات الاستراتيجيات العديدة لتدعم استخدام الأدلة العلمية لصناعة السياسات في القطاع الصحي، دعم الفرق الاستشارية التقنية لصناعة السياسات وصناعة القرار للبرامج تحديدًا المعنيّة بالتحصين، وثقافة استخدام الأدلة العلمية في العديد من القطاعات غير الصحية.(11-14)

من الناحية التشغيلية، العديد من الحكومات استحدثت أدلة لمساعدة موظّفيها في استخدام الأدلة العلمية،(15-17) بعض عمليات التدقيق للمستندات الحكومية قدّمت وسيلة لممارسات الاقتباس في العديد من الأقسام،(18) وبعض التوصيفات الغنية لاستخدام الأدلة العلمية في حكومة واحدة سلّطت الضوء على ما يمكن أن يكون الحال عليه في الواقع.(19)

القادة التنظيميّون, أسماء المناعي

موظّفة عامّة، تكمن خبرتها في تحسين الجودة والإشراف على الأبحاث والابتكار داخل النّظم الصحيّة

أنا أعمل في بيئة تتطلب السرعة الفائقة حيث يجب اتخاذ القرارات بناء على الأدلة العلمية المثلى والمتاحة، والتي تقدم بشكل مثالي في أطر مناسبة للمسؤولين التنفيذيين دائمي الإنشغال. لذا، فإن أجزاء تقرير لجنة الأدلة العلمية الأكثر أهمية بالنسبة لي هي الأجزاء التي يمكن أن تساعد سلطاتنا في تطوير أطر نظام دعم الأدلة فائق السرعة الذي نحتاجه في أبو ظبي. وتشمل بعض الأمثلة **القسم 2.4** (أمثلة على المقاربة المتبعة في تحديد أولويات التحديات التي يتعيّن التصدي لها، وخاصةً القسم الأخير المتعلق بمقاربة شبكة أدلة كوفيد-19 لترشيد اتخاذ القرارات).**القسم4.7** (بيانات الأدلة الحية، ولا سيما توليفات الأدلة الحية التي يمكن أن نواصل العودة إليها) **القسم 5.3** (الاستراتيجيات التي يستخدمها وسطاء المعرفة، ولا سيما خدمات الاستجابة السريعة)و**القسم 6.2** (الكفايات الموزعة بشكل منصف، ولا سيما كيف يمكن لعملياتنا الداخلية أن تتداخل بشكل أفضل مع المعايير والتوجيهات والمساعدة التقنية والمنافع العامة العالمية). إذا استطعنا خلق "انتصارات" تلبي احتياجاتنا الحالية بشكل أفضل، فإنني آمل أن نتمكن من إدخال الحاجة إلى العمل وفق آفاق زمنية متعددة. وما من شك في أننا يمكن أن نتوقع التحديات مسبقًا وأن نساعد على بناء قاعدة أدلة علمية محلية بينما ننظر أيضا إلى ما تم تعلمه في بلدان مجلس التعاون الخليجي وفي منطقتنا وفي العالم.

بالنسبة لجميع المواد، لا يسمح بتكييف أي جزء من محتوى هذا التقرير من دون إذن خطي من الناش. هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي- لا مشتقات رخصة دولية 0.4. نيابةً عن جامعة ماكماستر. **تقرير لجنة الأدلة العلمية**